بتاريخ: 16 مارس 2022 العدد: 670 المصدر: مصراوي (2022-3-10)

الوزراء "يوافق على حوافز دعم الأنشطة الاستثمارية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر"

وافق مجلس الوزراء، في اجتماعه اليوم برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، على عدد من القرارات، التي عرضها المستشار محمد عبد الوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. يأتي ذلك لتقديم الحوافز والدعم للأنشطة الاستثمارية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والذكاء الاصطناعي ودعم الابتكار ومشروعات البحث العلمي وتوطين الصناعة، فضلا عن تيسير بيئة الأعمال في مصر من خلال تبسيط الإجراءات ووضع إطار زمني محدد لأداء الخدمات للمستثمرين.

رابط الخبر

الرأي

- بداية نود التأكيد على أن دعم الاقتصاد الأخضر وتحفيزه خطوة في الاتجاه الصحيح يجب دعمها والبناء عليها، لأنه يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي في إطار مستدام يحول دون الإخلال بالنظام البيئي وذلك لأن أي خلل إيكولوجي (ارتفاع درجات الحرارة، تلوث الماء والهواء وغيرها من الاختلالات) له آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وأهمها تهديد الأمن المائي والغذائي والصحي خاصة للفئات الأفقر والأكثر هشاشة في المجتمع، في وقت تعاني فيه هذه الفئات بالفعل ظروفا اقتصادية ضاغطة.
- أظهر العديد من الدراسات أن التوجه نحو المشروعات الخضراء من شأنه الحفاظ على رأس المال الطبيعي بينما يتم زيادة الناتج وخلق الثروة وتقليل معدلات الفقر في المجتمع، ومن ثم الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية. على سبيل المثال، أثبتت دراسة أجريت على 13 مليون مزرعة في أماكن متفرقة من إفريقيا وآسيا أن تطبيق الممارسات الخضراء في مجال الزراعة أدى إلى زيادة المحصول بنسبة 79%، مع الحفاظ على الأصول الزراعية القائمة دون تدهور.[1]
- بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الوظائف التي ستنشأ نتيجة عمليات الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، ففي هذا الصدد، أكدت دراسات الأمم المتحدة أن عدد هذه الوظائف الجديدة سيفوق بمرور الوقت عدد الوظائف التقليدية المفقودة أثناء عملية التحول. وللاستفادة الكاملة من الوظائف الجديدة لا بد من وجود خطط تنفيذية للنهوض برأس المال البشري بالتوازي مع السياسات التحفيزية المقدمة للشركات.

[1] https://www.uncclearn.org/wp-content/uploads/library/unep119_arb_0.pdf

وفيما يتعلق بالقرار الوارد بالخبر:

- إن المبالغة في توصيف المجالات وتحديدها على النحو الوارد بالقرار مثل مشروعات إنتاج الأمونيا الخضراء، والهيدروجين الأخضر، وتشغيل وإدارة المدارس والمعاهد وغيرها، سيؤدي إلى: أولا، فتح الباب أمام السلطة التقديرية للموظف المختص لتحديد المشروعات التي ينطبق عليها القرار وهو ما قد يفتح الباب أمام ممارسات غير قانونية، وثانيا، الحد من وتعطيل الأفكار الجديدة.
- الأصل في الأمور هو وضع عناوين عريضة للأنشطة والمجالات، وفتح المجال للإبداع والابتكار من قبل المستثمرين أنفسهم.
- المستثمر هو من يتحمل تبعات قراراته الاستثمارية، ولذلك فهو أحرص الناس على نجاحها، وتدخل الدولة في تحديد آليات عمل المشروع يتعدى ما هو مخول لها من ناحية، ويعيق الاستثمار ويحول دون تحقيق الهدف المرغوب، في النهاية القائمين على الاستثمار أدرى بطبيعة السوق واحتياجاته.
- بالرجوع إلى الهدف الأصلي، وهو تسهيل عمل هذه المشروعات: كيف تكون هذه الحوافز فعالة في حين يبدو أن أهم العوائق المرتبطة بإجراءات الحصول على الموافقات والتصاريح اللازمة مازالت على حالها؟ فالأصل في الأمور هو تبسيط الإجراءات بشكل حقيقي من خلال اختصارها وتسريعها وليس مجرد تجميعها لتقديمها على حالها من خلال نافذة واحدة.
- أشار القرار إلى إخطار المتقدم بالقبول أو الرفض خلال 5 أيام عمل تبدأ بعد انتهاء الـ 20 يوم المحددة لإصدار التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية، في حين

أن الأصل في الأمور أن يكون عدم الرد بعد انتهاء مدة الـ 20 يوم بمثابة موافقة تلقائية.

- إن تقديم حوافز أمر مهم بلا شك، ولكن القرار الوارد بالخبر لم يحدد نوع هذه الحوافز وطريقة تطبيقها، وما إذا كانت موحدة أم تختلف من قطاع لآخر بحسب طبيعة النشاط.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© 2022 ECES المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.